

أقوال فى التأمين

لقد أصبح الكثيرون من عالمنا الاسلامى يعتقدون أن التأمين بهذه الصورة التى قدم بها صار ضرورة من ضرورات الحياة فى هذا العصر ، ويجدون ما يبررون به هذه الضرورة فهو فى صورة التأمين على الحياة يخلق اماناً للمستأمن أو لورثته ، كما أن التاجر فى عمله يصطدم فى جميع خطواته بعمليات التأمين من تأمين ضد أخطار النقل الى التأمين ضد الحريق وضد السطو وضد أخطار الحرب وغير ذلك ٠٠٠ وصاحب المصنع يؤمن على مصنعه وما يحويه من مواد خام للتصنيع ضد مختلف الأخطار .

وعقود التأمين من العقود الحديثة التى استحدثتها سوءات النظام الراسمالي ، وهو عقد معاوضة بين طرفين أحدهما طالب خدمة والآخر بائع لها كما جاء فى تعريفات القوانين المدنية فى معظم دول المنطقة العربية .

ولقد أفتى كثير من علمائنا المعاصرين بحل هذه العقود على اعتبار أنها مما جرى به العرف واقتضته ضرورات التجارة والصناعة فى عصرنا الراهن ، والأصل فى الأمور الاباحة ، وسنحاول فى ايجاز أن نعرض مختلف الآراء حول هذه الناحية ٠٠ ناحية التحريم والتحليل وهى جميعها تدور تقريباً فى هذا الاطار الذى سنعرضه .

فالدكتور عبد الغنى الراجحى فى كتابه « التجارة فى ضوء القرآن والسنة » يقول :

« التأمين على البضائع المنقولة بأن يدفع صاحب البضاعة نسبة معينة من ثمنها للشركة المؤمن لديها لترعى سفرها ووصولها فان وصلت سليمة فلا شئ له وان حصل لها ضرر عوضته الشركة عن ذلك الضرر وبمقداره . فاذا اعتبرنا ما يدفعه صاحب البضاعة من قبيل الجعل يدفع للشركة أو الأجرة على عمل وهو رعاية البضاعة والاشراف عليها واعتبرنا ما تدفعه الشركة - اذا أصيبت البضاعة - تعويضاً لصاحبها لأنها مستحقة ولم تحفظ كان ذلك أشبه بالحلال والمعاملات الاسلامية فكل من الجعل وضمان ما استحفظ عليه الانسان معاملة شرعية ، هذا اذا كان لشركات

التأمين عمل فى حفظ البضاعة ورعايتها فان لم يكن لها عمل قط كان حكم ذلك حكم التأمين على المحلات التجارية والعمارات والسيارات وضد العجز والبطالة ونحو ذلك الذى يدفع فيه المؤمن لجهة التأمين مبلغاً معيناً شهرياً أو سنوياً على أنه اذا لم يحصل للمؤمن عليه شئ من الأضرار فلا شئ للمؤمن الذى دفع المبالغ وان حصل عوضته الشركة فاذا حمل دفع المبلغ على أنه تبرع محض وتعاون وتشجيع للجهة أو الشركة المؤمن لديها على ما تقوم به من التعويض فى بعض الحالات واعتبرنا ما تدفعه جهة التأمين تبرعاً محضاً ومساعدة للمنكوبين المستحقين فمعنى الالتزام هنا هو حصول الرضا بهذا الاتفاق المبني على التعاون .

ولقد لجأ الناس والشركات والتجار للتأمين على سلعهم وأموالهم ليؤمنوا الكوارث المالية الفادحة نظير ما يدفعون للشركات من مال لا يذكر بجانب الخسارة اذا نزلت بأى فرد منهم ، وشركات التأمين نجدهم مبالغ طائلة من أقساط التأمين المختلفة وترىح من عمليات التأمين بعد دفع ما قد يحدث من خسائر وعملية التأمين يتم فيها التعاقد بالرضا التام وهى عملية تخدم الصالح العام وتحفظ للناس ثرواتهم وتدرأ عنهم الكوارث كما تدر أرباحاً لشركات التأمين فيكون هذا التأمين مباحاً .

ومع ذلك يختتم الدكتور الراجحى حديثه عن التأمين بقوله (١) : « ان طالب الحقيقة فى أمثال هذه المباحث يجد نفسه فى دوامة من وجهات النظر المتقابلة وعندما تبلغ المسألة هذا الحد من تعارض وجهات النظر بعد اعمال الفكر وبذل الجهد فى طلب الدليل ، فعلى الانسان مخلصاً لدينه وربه أن يلجأ الى قلبه ووجدانه الدينى ، يستفتيه ويستلهمه ، فما حاك فى صدره فهو اثم فليتركه وما اطمأن اليه قلبه وسكنت نحوه النفس فلا بأس به ، فقد روى مسلم عن النبى ﷺ أنه قال : « البر حسن الخلق والاثم ما حاك فى صدرك وكرهت أن يطع الناس عليه » ، وفى رواية : « البر ما سكنت اليه النفس واطمأن اليه القلب والاثم ما لم تسكن اليه النفس ولم يطمئن اليه القلب وان أفتاك المفتون » وفى رواية : « وان أفتاك الناس وأفتوك » وفى حديث الترمذى والنسائى أنه ﷺ قال : « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » .

(١) التجارة فى ضوء القرآن والسنة ، للدكتور عبد الغنى الراجحى ،

س ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ .

أما الأستاذ عبد الكريم الخطيب فيقول فى كتابه « السياسة المالية فى الاسلام » بأن : « عمليات التأمين تقوم على دراسات وخبرات مضبوطة انتهت الى حقائق مسلم بها وقد أصبحت عمليات التأمين على الحياة مصدر ربح لا خسارة معه أبداً ، ولكن هل يحل للمؤمن المخاطرة بالتأمين ليكسب ورثته ألف جنيه نظير قسط عشرة جنيهات ؟ ان فى هذا بالنسبة للمؤمن أكل مال بغير حق - وذلك فى حالة وفاته قبل مدة التأمين - أما فى حال حياته الى انتهاء المدة فإنه يأخذ المبلغ الذى دفعه ٠٠ واذن فلا مقامرة ولا ظلم ويمكن أن تكون عملية التأمين على الحياة على النظام الذى يؤمن فيه على الحوادث ٠٠٠ أى انه لا يأخذ شيئاً اذا لم يمت خلال المدة فان مات أخذ ورثته المبلغ المؤمن به .

ومثل هذا التأمين على الحوادث والمنازل ومحال التجارة والصناعة لأن الشركة اذا خسرت فى حالة فانها تكسب فى مئات الحالات .
وعلى ذلك فالتأمين عقد ليس فيه رباً ولا غرر لأن الشركة دائماً رابحة وان بدا أنها خسرت فى بعض الحالات ، ومن هنا يقال ان الشركة قد اكل مالها ظلماً « (٢) .

أما الشيخ على الخفيف فيخلص من بحثه (٣) فى التأمين الى أن يقول :

« ان ما قدمناه يستوجب أن يكون حكم التأمين شرعاً هو الجواز وهى أسباب نجملها فيما ياتى :

١ - انه عقد مستحدث لم يتناوله نص خاص ولم يشمل نص حاضر والأصل فى ذلك الجواز والاباحة .

٢ - انه عقد يؤدى الى مصالح بينها وبيننا وزنها ولم يكن من ورائه ضرر ، واذا ثبتت المصلحة فثم حكم الله .

٣ - انه أصبح عرفاً دعت اليه مصلحة عامة ومصالح شخصية والعرف من الأدلة الشرعية .

(٢) السياسة المالية فى الاسلام ، للأستاذ عبد الكريم الخطيب ، ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٣) بحث فى التأمين نشر بمجلة نور اليتيم - فى غزة - فى أعدادها من عام ١٩٦٥ حتى أغسطس ١٩٦٦ .

٤ - ان الحاجة تدعو اليه وهى حاجة تقارب الضرورة ومعها
- يكون للاشتباه موضع اذا فرض وكان فيه شبهة .

٥ - ان فيه التزاماً أقوى من التزام الوعد ، وقد ذهب المالكية
الى وجوب الوفاء به قضاء « .

ويقف فريق من العلماء المحدثين موقفاً وسطاً بين تحريم التأمين
طلاقاً واباحته ، وهؤلاء يرون جواز التأمين الاجتماعى الذى تقوم به هيئة
تعاونية من المستأمنين أنفسهم بناء على أنه قائم على التعاون بين أعضاء
الهيئة وأن ما يدفعه كل منهم من الأقساط تبرع منهم وجهوه الى هذا الوجه
من وجوه البر والخير عن رضا منهم واختيار ، وليس فى ذلك معنى من
معانى القمار أو الربا ولا الغرر أو الجهالة .

أما الفريق الذى يعارض عقود التأمين الحديثة فيذهب الى ذلك على
أساس أنه لا يجوز ضمان ما لا يدري مقداره لقوله ﷺ : « انه لا يحل مال
مسلم الا بطيب نفس منه » وطيب النفس لا يكون الا على معلوم القدر .

كما لا يجوز ضمان مال لم يجب بعد كمن قال لآخر : أنا اضمن لك
ما تستقرضه من فلان ، أو قال أقرض فلاناً ديناراً وأنا اضمنه لك . لأنه
قد يموت القائل قبل تنفيذ الالتزام ولأن الضمان عقد واجب ولا يجوز
الواجب فى غير واجب (٤) .

وعلى ذلك فعقد التأمين فيه جهالة وغرر كما ان فيه ربا ، لأن المؤمن
على حياته يتقاضى مبلغه فى حال حياته مضافاً اليه الفوائد .

ويقول الشيخ محمد بخيت فى فتواه التى أصدرها فى التأمين : انه
عقد فاسد شرعاً لأنه معلق على خطر تارة ويقع وتارة لا يقع فهو قمار معنى .

ويقول الشيخ أحمد ابراهيم أستاذ الشريعة السابق بجامعة القاهرة :
فى التأمين على الحياة قد يموت المؤمن بعد دفع قسط واحد من أقساط
التأمين فتؤدى الشركة المبلغ المتفق عليه كاملاً لورثته أو لمن جعل له ولاية
قبضه دون أن يكون ذلك فى مقابلة شئ أخذته الشركة الا قسطاً ضئيلاً
وقد يكون المبلغ عظيماً ليس فى هذا مقامرة ومخاطرة ؟ واذا لم يكن
هذا من صميم المقامرة ففى أى شئ تكون المقامرة اذن ؟ على أن المقامرة

حاصلة فيه من ناحية أخرى فان المؤمن له بعد أن يوفى جميع الأقساط يكون له مبلغ التأمين واذا مات قبل أن يوفىها كان لورثته ٠٠٠ اليس هذا قماراً ؟ اذ لا علم له ولا للشركة بما سيكون .

وهذا المعنى موجود أيضاً فى صور التأمين الأخرى فان الشركة لا علم لها فيها بما سيقع فقد يقع الخطر فتلزم بأداء مبلغ التأمين أو بالتعويض وهو لا يتناسب مع ما دفع من أقساط التأمين . وقد لا يقع فلا تلزم بأداء شيء وقد سلمت لها أقساط التأمين دون مقابل وكذلك فيه معنى المراهنة ذلك لأن التزام الشركة معلق على خطر قد يقع وقد لا يقع فان وقع التزمت الشركة بأداء مبلغ التأمين أو بالتعويض وان لم يقع لم تلتزم الشركة بشيء من ذلك . . ويقول أصحاب هذا الرأى أيضاً فى بيان معنى المراهنة والمقامرة فيه ان هذا العقد لا يقوم الا على المراهنة والمقامرة فان ما يدفعه المستامن ليس الا رسماً يقامر به على ما أمن من حريق أو من تلف أو من موت وحدوث شيء من ذلك أمر مجهول فان وقع ما قامر به عليه خسرت الشركة فدفعت له أضعاف الرسم المدفوع وان لم يقع خسر رسم المقامرة وهو قسط التأمين (٥) .

ويقول الأستاذ محمد أبو زهرة فى مجلة لواء الاسلام سنة ١٩٥١ فى الرد على من يحاولون الاعتساف فى تأويل النصوص الشرعية « شريعة الله حاكمة لا محكومة وكل من يخضعها لأحكام العصور ويؤول نصوصها ليذللها لأحكام الزمان والمكان والأقوام من غير طرائق التأويل المستقيم ، انما جعل شرع الله هزءاً وينزل به من عليائه ويجعله خاضعاً لأغراض الناس ، ولو كانت ظالمة ولو كانت مشتقة من الأهواء والشهوات » . . الى ان قال : « فنحن نرى ان كل نص قطعى من الشارع يطوى فى ثناياه المصلحة من غير ريب ، وأن المصلحة والعرف انما يلاحظان حيث لا يكون نص . ولا يسوغ بحال من الأحوال ان يلغى النص أو يؤول أو تشوه معانيه أو تذلل ليكون متفقاً مع ما يراه بعض الناس مصلحة ، وأن محاولة تذليل الشرائع لتوافق العصور ، هو الذى أفسد الديانات القديمة ، فى العقائد وفى الأحكام الفرعية » (٦) .

(٥) التسم الرابع من بحث على الخفيف بسجلة نور اليقين .

(٦) التجارة فى ضوء القرآن والسنة ، للأستاذ عبد الغنى الراجحى ،

ويرى الشيخ محمد الغزالي فى التأمين أن الأمر لا يزيد عن كونه محاولة للربح ومتاجرة بالكلمات واستغلالاً لتهيب الناس من غدهم النبهم ونلاحظ على هذه المعاملات ماخذ خطيرة :

١ - فما يدفعه الشخص للشركة . ان أخذه بعد مضى المدة المنصوص عليها فى العقد . أخذه مضافاً اليه ربح هو ربا لا شك . وان لم تمضى المدة بل أراد فسخ العقد انتقص منه كثيراً مما دفع وهذا لا يجوز .

٢ - المبلغ الذى يؤخذ حال الوفاة أو الاصابة ليست له صورة مقبولة فقهاً فى المعاملات الاسلامية بل هو استيلاء على أموال الغير وليس العميل هنا شريكا فى الربح والخسارة حتى يقتطع من أرباح الشركة هذا المبلغ أن احتاج اليه وليس غيره من العملاء المؤمنين متبرعاً بما يدفع حتى يسوغ أخذ مالهم .

٣ - هذه الشركات مقطوع بأنها توظف كثيراً من أموالها فى أعمال ربوية صريحة .

٤ - الخير الذى يصيب بعض الطوائف الفقيرة من هذه الشركات قريب من الخير الناشئ من مشروعات اليانصيب واشباهها والواجب تغليب روح التدين وتمحيض الخير لأربابه ابتغاء وجه الله .

٥ - التأمين بهذا المعنى ذريعة لجرائم احتيال كثيرة ترتكب لاقتناص المبالغ الكبيرة المرصودة للحوادث المفاجئة (٧) .

ولا شك أننا سمعنا عن العصابات التى تنشأ لاجراء التأمين على حياة بعض الفقراء أو المحتاجين أو الذين يقعون تحت سطوتهم ثم يقومون بقتلهم بعد دفع قسط أو قسطين لشركة التأمين ليستولوا على قيمة التأمين الذى ينص فى عقده على أن المستفيد أحد أعضاء العصابة ، وعن لصوص الموظفين الذين يسرقون ما بعهدتهم من سلع فى مخازن الشركات ثم يفتعلون حريقاً لاختفاء معالم الجريمة ما دامت السلعة مؤمناً عليها وستدفع شركة التأمين التعويض ، وعن اصحاب المتاجر أو المصانع الذين اذا كسدت بضاعتهم أمنوا عليها بمبالغ أكبر من حقيقة قيمتها وافتعلوا جريمة الحريق ليتخلصوا منها ويقبضوا التعويض من شركات التأمين

ليظلوا كما كانوا على راس قائمة رجال المال والأعمال المتحكمين في
مصائر الرجال .

وقد تناول الدكتور حسين حامد حسان في كتابه « حكم الشريعة
الاسلامية فى عقود التامين » عمليات التامين المختلفة كنوع من عقود
المعاوضات المالية وأخذ من هذه الزاوية يعرضها أمام الأخوة المسلمين
ويوضح لنا رأى الشريعة فيها .

فهو يقول : « ولما كان الحكم على الشيء فرعاً من تصوره - كما
يقول العلماء - وجب على من يتصدى للحكم فى عقود التامين بالحل
والتحريم أن يحدد بدقة بالغة طبيعة هذه العقود والخصائص الجوهرية
التي تميزها عن غيرها وأن يجتنب فى هذا التحديد الاجمال والتعميم
وأن يبتعد عن الاغراق فى الفرض والتقدير حتى يكون حكمه على المعاملة
كما تقع فى العمل لا كما يرجو لها الباحث أن تكون وان وجب أن يقدم
الباحث هذا الرجاء بديلاً شرعياً يحقق المقصود » .

- لقد تصور بعض الباحثين - وهم يحكمون فى عقود التامين - أن التامين
الذى تقوم به شركات التامين المساهمة ليس الا انضماماً الى اتفاق تعاونى
نظم تنظيمياً دقيقاً بين عدد كبير من الناس يتعرضون جميعاً للخطر وأن
ما يدفع لشركات التامين من أقساط هو كالمال الذى يوضع تحت وصايتها
وولايتها وأن المعاوضة فى عقد التامين انما هى بين القسط الذى يدفعه
المستأمن والأمان الذى يحصل عليه بمقتضى العقد وأن المستأمن يحصل
على هذا العوض بمجرد عقد التامين دون توقف على وقوع الخطر .

وان أقساط التامين على الحياة هى مال فى عقد مضاربة لأن الشركة
تتجر فيه والربح بينها وبين المستأمن وقيمة التامين التى تدفع فى حالة
بقاء المستأمن على قيد الحياة وهى رأسمال المضاربة زائداً الربح ولا مانع
شريعياً من أن يكون الربح فى عقد المضاربة محدد بنسبة من راس المال
لا من الربح .

فهذه كلها افتراضات غير قائمة وليس لها سند من نصوص القانون
ولا آراء الشراح ومن ثم فهى حكم على معاملة غير موجودة .

وإذا نظرنا الى التامين على أنه ليس الا تعاوناً منظماً تنظيمياً
دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد حتى اذا تحققت

الخطر بالنسبة الى بعضهم تعاون الجميع فى مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها أضراراً جسيمة تحقيق بمن نزل به الخطر منهم ، فالتأمين اذن تعاون محمود ، تعاون على البر والتقوى يبر به المتعاونون بعضهم بعضاً ويتقون جميعاً شر المخاطر التى تهددهم .

« ونحن لا نظن أنه قد ثار بحث أو وجد خلاف فى جواز التأمين بهذا المعنى بل البحث والخلاف فى بعض الوسائل العملية التى ظهرت فى الممارسة والتطبيق » .

وواضح من التعريف السابق « أن الصيغة العملية التى شرعها الاسلام للتعاون وبذل التضحيات هى عقود التبرع التى لا يقصد المتعاون فيها عوضاً مالياً مقابل ما بذل ومن ثم جازت هذه العقود مع الجهالة والغرر » .

لكن الأمر الواقع فى عقود التأمين ان المقصود بها - ليس التعاون وبذل الاحسان - بل الحصول على الربح والكسب فهو معاوضة لا تبرع باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة وليس هناك ما يزعمه البعض من وجود اتفاق بين شركة التأمين وجماعة المستأمينين « . انما العقد الوحيد الموجود هو عقد التادى الذى يتم بين شركة التأمين من جهة ومستأمين معين من جهة أخرى . وهو ينشئ علاقة ويرتب حقوقاً والتزامات بين الشركة وهذا المستامن المعين ووفق ما جاء بالمادة ٧٤٧ من القانون المدنى المصرى فالتأمين « عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدى الى المؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال أو ايراداً مرتباً أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين فى العقد وذلك فى نظير قسط أو اية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن » .

وبذلك تكون أركان عقد التأمين هى : الخطر المؤمن منه ، ومبلغ التأمين ، وقسط التأمين ، ولا وجود لعقد التأمين بدونها .

فاذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الاساسى فى عقد التأمين وأصل للركنين الآخرين - قسط ومبلغ التأمين « كان الغرر ملازماً لعقد التأمين لا ينفك عنه بل ان ذلك جعل عقد التأمين ذاته غرراً » .

ففى احوادث - كتأمين الحريق - وقوع الحريق امر غير محقق
فيكون مبلغ التأمين ديناً احتمالياً فى ذمة الشركة .

وفى تأمين الحياة اجل المؤمن غير معلوم وبالتالي استحقاق مبلغ
التأمين وكلاهما جهل فاحش يبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء .

والتزام المستامن فى العقد بدفع الأقساط التزام محقق اما التزام
المؤمن فهو التزام غير محقق أى احتمالى قد يكون او لا يكون لانه مقترن
بوقوع الحادث .

وعلى هذا فالغرر والاحتمال ركن اساسى وعنصر جوهرى فى عقد
التأمين « وهو أعلى درجات الغرر فى الشدة والفحش لانه غرر فى حصول
العوض وقدره او فى اجله . . . فاذا حرمت الشريعة شيئاً من الغرر لكان
هو الغرر فى عقد التأمين لانه لا يقل عن الغرر فى المعاوضة على الحمل
فى البطن أو السمك فى الماء أو ضربة القانص وغير ذلك مما اجمع
العلماء على تحريمه » .

وواضح ان عقد التأمين بوصفه الحالى عقد معاوضة لا تبرع لان
كلا من المتعاقدين يأخذ مقابلاً لما اعطى فالشركة تأخذ الأقساط مقابل
تعهدتها بدفع مبلغ التأمين الذى يأخذه المستامن اذا وقعت الكارثة .

كما انه عقد احتمالى لان « كلا من طرفيه لا يعرف وقت ابرام العقد
مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ اذ ان ذلك متوقف على وقوع الخطر
المؤمن منه أو عدم وقوعه وهذا لا يعرفه الا الله » .

وشركة التأمين عادة ما تتعارض مصالحها مع مصالح المستامين لان
دافع الشركة فى عقد التأمين « هو الحصول على المال الذى يدفع اليها
اقساطاً لاستثماره بوسائل الاستثمار المختلفة التى تختارها ليكون لها فى
النهاية فائض - بعد أداء التزاماتها - يمثل بالنسبة للشركة ربح
رأس المال » .

وهذا لا ينسحب على التأمين الاجتماعى الذى تقوم به الدولة
أو التأمين التبادلى الذى يقوم به مجموعة من الأفراد وكلاهما يأخذ صفة
التبرع الذى لا مجال فيه للربح لان عضو الجمعية التبادلية - كصناديق
الزمانة - يتبرع بالقسط ليكون من مجموع المال المتبرع به رصيد يكفى
لتعويض من نزل به الضرر .

« فالغايات والأهداف التي تتضمنها فكرة التأمين أهداف شرعية لأن التعاون والتضامن يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدعو إليه أدلتها الجزئية فالتأمين بمعنى الفكرة والنظرية اذن ليس داخلاً في محل الخلاف وشرعيته بهذا المعنى لا تستلزم بالضرورة شرعية ما تضمن من الغرر في العقود النى يقصد بها تحقيق الفكرة وتطبيق النظرية » .

ف عقد التأمين - بوصفه القانونى والعملى - ليس اتفاقاً تعاونياً بين جماعة من الناس بل هو عقد معاوضة بين الشركة والمستأمن لا ذكر فيه للتعاون أو التضامن . . ينشئ علاقة بين شركة التأمين والمستأمن الفرد ولا محل لفرض خيالى بوجود علاقة بين الشركة ومجموع المستأمنين بدعوى النيابة عنهم .

وأول دليل على بطلان عقود التأمين شرعاً هو ما تضمنته هذه العقود بوصفها معاوضات مالية من غرر فى حصول العوض وفى قدره وفى أجله وأى من هذه الأنواع الثلاثة يكفى وحده لبطلان المعاوضة « فما بالك اذا اجتمعت » .

فالغرر فى حصول العوض لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا .

وأما الغرر فى قدر العوض فلأن المستأمن لا يدرى وقت التعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض اذا قدر حصوله عليه بوقوع الحادث المؤمن ضده كما لا تدرك الشركة وقت التعاقد مقدار ما ستحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر المؤمن ضده .

وأما الغرر فى الأجل فواضح فى التأمين على الحياة لأن وقت حصول الورثة على مبلغ التأمين غير معروف عند التعاقد .

والمالكية وهم أكثر الناس تساهلاً فى ابطال العقود بالغرر يرون أن الغرر فى الحصول على العوض غرر فاحش يبطل العقد بينما عقد التأمين يشتمل على هذا الغرر علاوة على نوعين فاحشين من الغرر أيضاً لخطرهما الجهل بقدر العوض الذى أجمع الفقهاء على أنه يبطل عقد المعاوضة .

وشركات التأمين - كما نعلم - لا تدفع عند وقوع الحادث المؤمن ضده الا مقدار التلف الناتج عن الحادث فقط لا قيمة التأمين كله وبالمثل

والاجتماعية للانسانية على اساس من العدالة الاجتماعية ولخدمة المجتمع وليس بهدف الربح .

وان مفهوم الاسلام فى المال ان يكون دائماً فى خدمة الأمة لأن صاحب المال مستخلف فيه ليثمره وينميه بما يرضى الله وينفع الناس وحرام عليه الكنز الذى يمنع الناس عن الانتفاع بماله . . . بل لقد فرض الاسلام عليه المبادرة بالتعمير والاصلاح والا نزع منه المال . . . اليس رسول الله ﷺ هو القائل « ليس لمحتجر حق بعد ثلاث ٠٠ » ثلاثة اعوام اقصى اجل يحدده الاسلام لصاحب المال ليقوم فيه بالعمل والاصلاح والمشاركة فى دعم اقتصاد الأمة . . . اليس هذا اجدى واقوم للاقتصاد القومى من طريقة الاستغلال التى تتبعها شركات التأمين ؟ !

ومع ذلك فاننا لنتساءل اذا كان التأمين بمفهومه الحديث ضرورة من ضرورات الوجود الاقتصادى المعاصر فلماذا لا تقوم الحكومة المصرية مثلاً بالتأمين على قطاراتها التى تقدر بعشرات الملايين من الجنيهات ؟ ولماذا لا تقوم بالتأمين على مبانيها وهى بمئات الملايين ؟ وكذلك الاثاث الموجود بمباني الحكومة ومكاتبها لا يتم التأمين عليه ضد الحريق ولا السرقة ؟

لان رسوم التأمين ستشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة هى فى غنى عنه لأن الخسارة المحتملة أثناء العام ستكون اقل من الرسوم المدفوعة ولا شك ، ولأن الخسائر سيتحملها أولاً وأخيراً المواطن المصرى دافع الضرائب أو صاحب السهم فى شركة التأمين فيتساوى الأمر اذن بين اجراء التأمين طرف شركة أو لا تأمين أصلاً . . . بل الأصح عدم التأمين لأن عبء الحوادث أخف على الدولة من رسم التأمين .

وهنا يبرز سؤال آخر : لمن اذن وجد نظام التأمين هذا ؟

هذا النوع من التأمين وجد أولاً لمصلحة هذه الفئة الرأسمالية المستغلة من أصحاب شركات التأمين ، وثانياً لدعم فئة أخرى من فئات الرأسمالية تحترك التجارة والصناعة فى مختلف بلدان العالم الرأسمالى . . .

فشركات التأمين لا تسمح للوصولجان أن يسقط من يد الاحتكارات العالمية بما تسارع بدفعه اليها فى حالة حدوث أية كارثة ، كما تقوم المصارف الرأسمالية بدور لا يقل أهمية فى دعم هذه الاحتكارات بما تقدمه

لها من تمويل طائل لعملياتها الدولية والمحلية التي لا يستطيع التاجر أو الممول العادى أن يقوم بها .

ولو أننا أخذنا بالنظام الاقتصادى الإسلامى متكاملأ لأصبحت الدولة - دون ما حاجة الى تشريعات مستحدثة - هى صاحبة كل وسائل الانتاج الكبير فى البلاد لأن الفرد فى ظل هذا النظام اذا تمسك به واتقى ربه لن يتعجل مضاعفة ثروته من طريق حرام ومهما كان جهده الطيب فلن يحقق هذه الأرقام الفلكية التى تبلغها رؤوس الأموال الاحتكارية فى العالم الرأسمالى .

والمجتمع الإسلامى الصحيح هو مجتمع التكافل والتعاون كما وصفه الرسول ﷺ فى قوله « مثل المؤمنى فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر » .

وكلنا يعلم أن عمر بن الخطاب قد فرض لكل مولود فى الإسلام مرتباً فى بيت مال المسلمين كما فرض لفقراء أهل الذمة - غير المسلمين - العاجزين عن الكسب والذين يظلمهم المجتمع الإسلامى رواتب من بيت مال المسلمين وذلك يوم رأى يهودياً يتسول فى المدينة .

« ويقرر فقهاء المسلمين أن الفقير العاجز اذا لم يكن له قريب غنى كانت نفقته من خزانة الدولة وينفذ ذلك بطريق ادارى ، ويزيد فقهاء الحنفية أن ولى الأمر ان لم ينفذ ذلك كان للقاضى الحكم بتنفيذ هذا ويلزم حكمه بيت المال وهذا الحكم ينفذ فى بيت المال الخاص بالضوائع وهو ما يزال قائماً ... »

والضوائع هى الأموال التى لا مالك لها والتركات التى لا وارث لها(١١) .

ومن بين مصارف الزكاة الغارمون وهم المدينون فى غير معصية الذين لا يستطيعون السداد ومثل هؤلاء التاجر الذى ضاعت تجارته فى عرض البحر فنرى أن الإسلام قد جعل له حقاً فى بيت مال المسلمين ، وقبل أن يكون هناك بيت مال للمسلمين وكان المجتمع الإسلامى مجتمعاً فقيراً فى دور التكوين نرى رسول الله ﷺ يلزم دائنيه بالتنازل عن بعض

(١١) تنظيم الإسلام للمجتمع ، لحمد أبو زهرة ، ص ١٥١ ، ١٥٢ .

فان الشركة تجهل عند التعاقد مقدار العوض الذى ستحصل عليه من المستأمن فى مقابل تعهدها لأنها قد تحصل على قسط واحد ثم تقع الكارثة .

وإذا كانت شركة التأمين بأستطاعتها بالحساب الاكتوارى معرفة ما تحصل عليه من أقساط وما تدفعه من تعويضات فان ذلك لا يفيد أن العقد أصبح حلالا لأن المستأمن لا يزال عاجزاً عن معرفة مقدار ما سيبدل وما سيأخذ من عوض لأن قانون الكثرة ليس معه كما أن حساب الاحتمالات لا يخدمه والجهالة بقدر العوض من أحد طرفى المعاوضة تبطل العقد .

اما الدليل الثانى على بطلان هذه العقود فهو ما اشتملت عليه من رهان ومقامرة . . . وهل المقامرة والرهان سوى احتمال الكسب والخسارة ؟ .

فكما أن كلا من المقامرين أو المتراهنين لا يستطيع أن يحدد وقت العقد القدر الذى يأخذ أو القدر الذى يعطى ولا يتحدد ذلك الا فى المستقبل تبعاً لحدوث أمر غير محقق فكذلك المستأمن وشركة التأمين لا يعلمان مبلغ العوض الذى سيترتب على عقد التأمين الا بعد وقوع الحادث المؤمن ضده .

ويقول الأستاذ على الخفيف « اذا اقتصر التعاقد فى التأمين على فرد مثلا فانه يكون عقد رهان ومقامرة لا يقره قانون ولا شريعة لمكان الغرر والمقامرة الظاهرين فيه حينئذ لانتهاء الأمر فيه الى خسارة لأحد الطرفين وربح للطرف الآخر .

والدليل الثالث على بطلان هذه العقود هو ما تضمنته من انواع الربا بنوعيه : ربا الفضل وربا النساء .

وأبسط صور الربا فى عقود التأمين نلمسها فى التأمين على الحياة حيث يأخذ المستأمن عند الاستحقاق قيمة الأقساط مضافاً اليها فائدة ربوية كما أن شركة التأمين تستثمر أموالها فى سندات ذات فوائد ثابتة - أى ديون - .

وفى نفس الوقت تقرض المستأمنين بضمان وثائق التأمين بفائدة ربوية .

بقى ما يزعمه البعض من أن التأمين نفع محض « لأن المستأمن

ان نزل به الخطر يأخذ من شركة التأمين أكثر مما أعطى من أقساط ،
وأما اذا لم ينزل الخطر فى مدة التأمين فانه يكون قد حصل على الأمن
فى مقابل ما دفعه اختياراً من أقساط يعرف مقدارها وبرضا ومسرة
بالسلامة التى كان ينشدها طوال مدة التأمين وذلك ما لا يجتمع معه
غبن ولا غرر » .

« والأمان ليس مالا يخرج من ذمة الشركة ويدخل فى ذمة المستأمن
وليس عملاً تقوم به شركة التأمين لمصلحة المستأمن كالحراسة مثلا ، وهو
فوق ذلك احساس وشعور لا تملكه شركة التأمين ولا تستطيع بثه فى
نفس المستأمن » .

كما أن هذا الأمان لا ينفى عن عقد التأمين أنواع الغرر التى بينهاها
من قبل وأفحشها الجهل بقيمة العوض فى عقد التأمين التى تبطل
المعاوضة شرعاً » .

ونضيف الى رأى الدكتور حسين حامد أن عقد التأمين فى صورته
الحالية هو عقد صرف لأنه ينصب على استبدال نقد بنقد ٠٠٠ رسم التأمين
الذى يدفع فوراً أو قسط التأمين والعوض الذى يدفع بعد أجل ، والشريعة
تحتم فى عقود الصرف أن تكون مثلا بمثل ويبدأ بيد ، وفى عقد التأمين
لا يتساوى أبداً الرسم مع قيمة العوض كما أن هناك أجلا بين دفع رسوم
التأمين واستلام التعويض أو قيمة الوثيقة مما يبطل هذه المعاملة شرعاً .

وما اصدق وصف التأمين بأنه « استغلال لتهديب الناس من غدهم
المنبهم » ٠٠٠ أجل هو استغلال ومتاجرة ٠٠٠ ولقد تاجر اليهود فى كل
شئ حتى أمن الناس ٠٠٠ امن الناس فى حياتهم اخترعوا له مسألة
التأمين كعقد جديد من عقود المعاملات الرأسمالية ، والرأسمالية كما قلنا
هى النظام المبنى على الربا الذى يقف اليهود وراءه منذ فجر التاريخ ٠٠٠

ولتقريب القول من الأذهان سأضرب مثلا بالتجارة العالمية التى
بلغت عام ١٩٦٨ مائتين وعشرة بلايين من الدولارات (٨) فإذا كان معدل
التأمين - من نقل وحريق وسرقة وغيرها من الأخطار - على هذه التجارة
يبلغ ٠.٢% (اثنان بالالف) لكان ما حصلته شركات التأمين من رسوم
أربعمائة وعشرين مليوناً من الدولارات .

(٨) نشرة بنك محرر الاقتصادية عدد ديسمبر ١٩٦٩ .

ولنفرض أن هناك باخرة غرقت - رغم بكرة ما نسمع عن غرق البواخر فى العصر الحديث - فهل بلغ التعويض عنها خمسة أو عشرة أو عشرين مليوناً من الدولارات ؟

فبأى حق تأخذ هذه الشركات الرأسمالية هذه المبالغ الجسيمة . . . وكيف استطاعت هذه الشركات أن تفرض هذه الضريبة الباهظة على التجارة العالمية ؟ إلا إذا كان هو نفس الحق الذى يستحل به زعيم القبيلة الجعل على السفنجة (٩) التى كان يكتبها لتاجر العصور الوسطى لضمان سلامة قافلته عند مرورها فى منطقة نفوذ القبيلة فى الصحراء فكان قائل القافلة يقدم هذه السفنجة لقطاع الطرق فيسمحون له بالمرور فى سلام طالما هم أضعف قوة من قبيلة كاتبها وكان ذلك فى زمن اختل فيه الأمن وسادت شريعة الغاب وما قال أحد بأن هذا الجعل حللاً .

وإذا نظرنا إلى طبيعة تكوين هذه الشركات ومكونات أصولها وطرق استغلالها لوجدنا أن أهم هذه المكونات :

١ - جزء من أموال وثائق التأمين على الحياة يوجه إلى بناء العقارات .

٢ - وجزء يوجه إلى الاستثمار فى السندات بمختلف أنواعها سواء على الحكومات أو الشركات لضمان ربح سنوى ثابت .

٣ - وتقوم الشركات بعمليات الاقراض بضمان وثائق التأمين للمستأمنين أنفسهم نظير فائدة مقابل الأجل .

٤ - كما أنها تعطى فوائد على أقساط التأمين على الحياة للمستأمنين الذين يبلغون بأعمارهم استحقاق التأمين .

هذا بخلاف عمليات ربوية أخرى كثيرة تشوب إيراداتها منها على سبيل المثال :

١ - استثمار احتياطاتها يتم عادة بسعر فائدة سواء أكانت على شكل ودائع فى المصارف أو سندات .

٢ - إذا تأخر المستأمن فى دفع قسط من الأقساط كان ملزماً بدفع فوائد تأخير .

(٩) السفنجة كلمة فارسية الأصل تعنى الضمان : وكانت أشبه فى ذلك الزمان بوثيقة تأمين النقل والحوادث اليوم .

٣ - فى معظم حالات التأمين « سواء تحقق الخطر المؤمن ضده
اولم يتحقق » نجد أن أحد طرفى العقد يدفع قليلا ويأخذ كثيراً وهذا ربا .
بل ان فقهاء التأمين بأنفسهم يحرصون على تنبيهنا الى أن أعمال
التأمين هى صميم الأعمال المالية التى تهدف الى الربح والاستغلال كأى
عمل تجارى آخر ، بفرق أن التأمين عملية استغلالية بحته لأنها تبيع للناس
ما لا يباع تبيع لهم الأمن

ومع ذلك يقولون - فقهاء التأمين - « ان كل عاقل يرى أن التأمين
حصن أمان وأن مخاطر الحياة المحتملة يمكن أن يتفادى شرها عن طريق
التأمين الذى يقدم للمجتمع :

- ١ - الأمان .
- ٢ - تكوين رؤوس الأموال .
- ٣ - الائتمان . . . ! ؟

فالأمان معناه أن التأمين يقى المستامن الخطر الذى يخشى وقوعه
فهو يوفر الأمان لكل مستامن بما يضمن له من تعويض خسائره .

وأما تكوين رؤوس الأموال فالمراد أنه يمتص من سوق التداول
كمية لا حصر لها من المبالغ الضئيلة المعدة للاستهلاك فى الغالب ثم يعيدها
ليه وقد أصبحت رأسمال . . . (وهذا هو صميم الاستغلال الذى تستأثر
به شركات التأمين وبثماره) .

وأما وظيفة الائتمان فمعناها أن التأمين يزيد فى ائتمان المستامن
والثقة به لأن وثيقة التأمين لها قيمة فى يده ويستطيع الاقتراض بضمانها
أو تصفيتها والحصول على قيمتها نقداً « (١٠) » .

ولا نجد ايضاحاً أكثر من هذا الاعتراف يبين حقيقة التأمين
بل ان كثيراً من الدول وضعت التشريعات للحد من خطر شركات التأمين
واستفحال نفوذها فى أسواق المال والحياة الاقتصادية بما يهدد ويخلق
احتكار مالى فى أيد قليلة ، فى الوقت الذى ينادى فيه اقتصادى رأسمالى
كاللورد كينز بوجود تملك الدولة لهيئات تكوين رؤوس الأموال أى
شركات التأمين والمصارف وصناديق التوفير لتحقيق الرفاهية الاقتصادية

(١٠) التأمين وموقف الشريعة الاسلامية منه ، لمحمد السيد الدسوقي

ديونهم فقد روى عن أبي سعيد الخدرى أنه قال « أصيب رجل فى عهد الرسول فى ثمار ابتاعها فكثرت دينه فقال الرسول عليه السلام : « تصدقوا عليه » فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله ﷺ لعرمائه : « خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » وهو نفس ما تقضى به المحاكم التجارية فى قضايا التفاليس اليوم .

بل ان التكافل الاسلامى يمتد الى أبعد من ذلك فى تأويل معنى الغارمين فيشمل « الذين التزموا بديون للصلح بين الناس فيؤدى عنهم بيت مال الزكاة هذه الديون ولو كانوا قادرين على الوفاء لأن فى تعهد الشرع نسيان الدين عن المدينين تشجيعا على القرض الحسن لأنه لا يذهب دين على صاحبه بافلاس أو نحوه ولأنه ان عجز عن الأداء فسيؤدى عنه من الزكاة » (١٢) .

كما يقرر الفقهاء أن هناك واجبا عينيا فى مال الفرد وواجبا كفائيا فى مال الجماعة يرصدان كلاهما لتلافي العيلة ومحاربة النوائب ، والأمة المؤمنة العادلة هى التى تمشى فى ضياء من ايمان بنيتها وعدالة نظمها فلا يهون فيها رجل ولا تظلم فيها كفاية ولا يعييم مستقبل ، ومثل هذه الأمة هى التى تحظى بأقساط وافرة من التأمين الشامل لكل صغير أو كبير من ابناتها « الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون » (١٣) .

ولتحقيق هذا الأمن للناس حتى يمضوا فى أعمالهم منتجين مطمئنين لا ترهق تفكيرهم ظلال المستقبل المظلم تحاول كثير من الحكومات الآن توسيع قاعدة المعاشات لتشمل جميع طوائف الأمة من أصحاب المهن الحرة كالتجار والأطباء والمحامين وغيرهم الى عمال التراحيل المهذرة حقوقهم فى كثير من الأماكن .

ولعل من المناسب أن نذكر فى هذا المقام ما حدث فى الجزيرة العربية عام الرمادة عندما نزل القحط بجزيرة العرب وعم الجوع فتضافر العالم الاسلامى كله لدفع غائلة القحط والجوع عن اخوانهم فى الدين ٠٠٠ فأى عقد من عقود التأمين الحديثة يعطى مثل هذه الكارثة ؟

(١٢) تنظيم الاسلام للمجتمع ، لحمد أبو زهرة ، ص ١٦٣ .

(١٣) الأنعام : ٨٢ .

انه عقد الأمن الاسلامى الذى غطى اخطار الموت والعجز والشيخوخة واليتم وشمل المجتمع الانسانى كله الذى يستظل برأيته بلطائف رحمته وجعل من هذا المجتمع اخوانا يتقاسمون كل خير ويتعاونون على البر حتى يقول الرسول ﷺ : « ان الأشعريين كانوا اذا أرموا فى غزو أو قتل من أيديهم الطعام جمعوا ما عندهم فى ثوب واحد ثم اقتسموا فيما بينهم فهم منى وأنا منهم » وجعل مسئولية الحاكم عن الرعية مسئولية خطيرة يفرق منها العادل عمر حتى ليقول : « لو عثرت بغلة فى العراق لسئلت عنها لم لم أسو لها الطريق » فأين هذا من تعويضات شركات التأمين الملوثة بسوءات الرأسمالية ؟

أخيراً أود أن انبه المخدوعين الذين يدعون أن عقد التأمين قائم على فكرة التعاون بين المستأمنين الى الحقيقة المرة فى أمر شركات التأمين التى تغتصب ملايين الجنيهات سنويا من جيوب الناس فى العالم وتفرض اتاوتها على شعوب العالم أجمع . . .

ان هذه الشركات رفضت إعادة التأمين (١٤) على أقطان مصر وبضائعها منذ حرب السويس عام ١٩٦٧ حتى الآن - ١٩٧٩ - وهو نفس ما حدث خلال الحرب العالمية الثانية لأن هذه الشركات أبعد ما تكون عن فكرة التعاون أو الاخاء الانسانى وكل همها هو اغنصاب أكبر قدر ممكن من اموال الناس تحت هذا الشعار الكاذب .

ولذلك اضطرت حكومة مصر الى العودة الى النظام الاسلامى الذى يتضى بتعويض الغارمين من بيت مال الزكاة وذلك عن طريق فتح اعتماد خاص لمقابلة اخطار الحرب الحق بميزانية الطوارئ لتدفع منه التعويض للمستأمنين . . . فأى النظامين أولى بالاتباع ؟

يقول المولى عز وجل : « ومن أعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى » (١٥) وكل ما ورد فى القرآن من قوانين سماوية هى تماما كنواميس الطبيعة وتجري مجراها لا تتخلف كشروق الشمس وغروبها .

(١٤) عندما تكون العملية المؤمن عليها محليا كبيرة القيمة فان الشركة المحلية تعيد التأمين على جزء منها لدى الشركات العالمية لاعادة التأمين لتوزع الخسارة فى حالة حدوث الكارثة المؤمن سدها .
(١٥) طه : ١٢٤ .

فالأعراض عن الذكر يعادل المعيشة الضنك .

واقامة الكتاب تفتح البركات من السماء والارض .

والذكر بين ايدينا منذ نزل على محمد بن عبد الله ﷺ وعلى مدى
نيف وألف وأربعمائة سنة تحققت أمام أعيننا آياته فلماذا نعرض عنه ؟

ولماذا لا نتدبر آياته ونعيها ونعمل بها . . . ؟

ولماذا نتلمس الحلول لمشاكلنا لدى الغير ولا يملكون مثل هذا الهدى
الذى أنعم الله به علينا . . ؟

أقول هذا بمناسبة ما حدث من زيادة رسوم التأمين على البترول
المشحون من الخليج الفارسي باضافة رسوم أخطار الحرب عليه منذ
عام ١٩٨٠ .

وقد رفضت دول الخليج هذه الزيادة التى فرضتها شركة اللويدز
لإعادة التأمين وتنادت فيما بينها لإنشاء شركة خليجية أو عربية لإعادة
التأمين . . . ؟ لكنها لم تفعل . . . وباليتهى تفعل . . . ؟

وعلى أية حال علينا الآن أن ننظر فى النظام الإسلامى لنرى كيف
يترجم هذا النظام الى واقع عملى يتمشى مع متطلبات العصر الذى
نعيشه الآن ؟

سؤال يدفع الى البحث أولا فى مدى ضرورة التأمين ثم فى ماهية
التأمين ذاته لنصل بعد ذلك الى الحل الإسلامى الذى نرتضيه .

* * *

مدى ضرورة التأمين

لقد أصبح التأمين أمراً واقعاً فى حياتنا المعاصرة سواء التأمين الذى تقوم به الدولة ممثلة فى وزارة التأمينات بأجهزتها كالهيئة العامة للتأمينات وهيئة التأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين الصحى .

أو الذى تقوم به الشركات التجارية عن حياة وحريق وسرقة ونقل وغير ذلك بقصد تحقيق الربح للشركة وأصحاب الأسهم فيها .

ونحن نرى أن العاملين فى الحكومة والشركات وفى المهن الحرة يقبلون مختارين على الاشتراك فى أجهزة وزارة التأمينات بقصد كفالة حياة كريمة للورثة ان فقدوا العائل أو للمستأمن نفسه اذا بلغ الشيخوخة أو أصابه ما يعجزه عن العمل .

كما نلاحظ أن عالم التجارة ودنيا المال تلجأ للتأمين التجارى لتوقى المخاطر المختلفة والكوارث التى قد تصيب صاحب العمل كاحترق المتجر أو انهيار المصنع أو غرق البضاعة - وقد تمثل معظم رأس المال أو كله - فى عرض البحر أو فى الجو .

اذن فالدافع فى جميع حالات التأمين هو التماس الأمن . . . » والأمن مطلب فطرى ولا جدال فى أن كل انسان مسئول يسعى اليه قدر طاقته ويحرص على الاستزادة منه ومد ظله على من هو مسئول عنهم ، ويصدق هذا القول على رب الأسرة وولى الأمر . . . أو يصدق على كل راع فى رعيته . . . وقد ذكره القرآن الكريم فى أكثر من آية . . . وانما نشير الى قوله جل شأنه « فليعبدوا رب هذا البيت . الذى أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف » (١) .

فذكر الجوع رمزا لحاجات البدن (وهو أشدها قسوة) وذكر الخوف وهو مجمع حاجات النفس . . ولا يردها الا الأمن (٢) .

والأمن من الايمان . . ولا يصح فى الفهم اذن القول بأن الدين الذى نعرف عنه الكمال المطلق والنسبى والدائم بغير قيد ولا شرط . . . قد جاء

(١) قرئش : ٣ ، ٤ .

(٢) التأمين بين الحل والتحريم ، لعيسى عبده . ص ٥ .

خلوا من القواعد والأوضاع التي تحقق الأمن على كل ما يمكن تحصينه من الحقوق والمتاع . . . بل ان التكافل الذي فرضه الاسلام فرضاً على كل مسلم قادر لصالح الجماعة كما فرضه على من يحمل فيهم الأمانة أو الولاية العامة . . . هذا التكافل بالغ من الكمال ما لا يمكن أن تقترب منه آية صورة أخرى تنسب إلى أى نظام من وضع البشر .

فاذا أمنا بأن التأمين ضرورة وأنه بمفهوم الانسان فى كل زمان ومكان هو التماس الامن وهو امر لا غنى عنه ليمضى كل فرد فى حياته لا ترهق تفكيره ولا قلبه هموم الخوف من غد مجهول .

واذا أيقنا أننا فى ظل ظروف الحياة الحديثة التى تعددت فيها الأخطار مع تعدد الاختراعات والتطورات العلمية وتعقدت العلاقات بين الناس لا سيما المالية منها أصبحت ضرورة الأمن أكثر إلحاحاً .

واذا عرفنا - بل نحن مؤمنون - بأن النظام الإسلامى قد كفل الامن لكل من أظله بنوره . . . فكيف ننقل هذا النظام الكامل إلى التطبيق العملى فى ظل ملابسات العصر ! ؟

* * *